

الديمقراطية التشاركية في الجزائر: مشروع كابدل تجريبية ميدانية  
لإرساء ثقافة المشاركة

Participative democracy in Algeria: th Cabdl project a field  
experiment for establishing participation culture

تاريخ القبول: 2022/01/28

تاريخ الإرسال: 2021/09/09

هذا ما تطلب تعزيزا لدور المواطن كشريك مع مختلف الأطراف الفاعلة في عملية التنمية بإبتكار آليات وإجراءات جديدة، وهو ما تسعى الجزائر إلى تحقيقه ضمن برنامج كابدل لدعم قدرات الفاعلين المحليين، والذي أطلقتته سنة 2016 تحت مسمى تحقيق مبدأ العمل المشترك لجميع الفاعلين في تنمية إقليمهم، فضلا عن توفير الأرضية المناسبة لتجسيد مبادئ الحوكمة المحلية.

**الكلمات المفتاحية:** ثقافة المشاركة؛

الديمقراطية التشاركية؛ كابدل؛ المواطن.

\* المؤلف المراسل.

**Abstract:**

The present study aimed at analysing the role played by participative democracy as a new manner of local management. This new manner aims at improving social services throughout adapting policies for the sake of satisfying local necessities.

This process requires an enhancement of the citizen's role who is deemed as a partner with all

تقوى شرقي\*

مخبر الأمن الإنساني الواقع: الرهانات والأفاق

جامعة باتنة 1

University of Batna1

Takoua.chergui@univ-batna.dz

خيرة بن عبد العزيز

جامعة باتنة 1

University of Batna1

Khaira.benabdelaiz@univ-batna.dz

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى البحث في الدور الذي تقدمه الديمقراطية التشاركية كأسلوب جديد في التسيير المحلي، تسعى من خلاله لتحسين الخدمات الإجتماعية وذلك بتكليف السياسات تلبية للإحتياجات المحلية.

the efficient parts in the development process. He is then required to create new mechanisms. That is what Algeria aims to realize within a comprehensive programme Cabdl of enhancing local factors abilities in 2016 in an effort to achieve the principle of joint action for all actors in the development of their region in addition to affording the appropriate platform to embody local governance principle.

**Keywords:** participation culture; | the citizen.  
participative democracy; cabdel; |

### مقدمة:

أصبح الإعتقاد على الديمقراطية التشاركية يشكل أولى أولويات الأجندة السياسية للحكومات المحلية لما لها من دور في العملية التنموية، فهي إلى جانب أنها أداة لتفعيل مشاركة المواطنين وتعزيز شرعية المؤسسات المحلية هي أيضا نهج فلسفي موجه لجميع الفواعل، بإعتبارها أسلوب تفكير يجب أن يمس الجميع ولكنها تتخذ مستويات مختلفة وفقا لمستوى الوعي والمعرفة لدى كل شخص، فالديمقراطية التشاركية هي نوع من الديمقراطية التي تعزز مبدأ المشاركة على المستوى المحلي، ما يمنح للمواطنين مشاركة أكثر في تسيير شؤونهم ويكسبهم نوع من الفعالية.

الجزائر كغيرها من دول العالم تسعى لتجسيد الديمقراطية التشاركية كأسلوب حديث يسمح بتعزيز المشاركة الواسعة للمواطنين ومختلف فواعل العملية التنموية في صنع وإتخاذ القرار على المستوى المحلي، ولتجسيد ذلك على أرض الواقع أطلقت الجزائر برنامج " كابدال" لدعم قدرات الفاعلين المحليين والذي تسعى من خلاله إلى الدفع بعجلة التنمية المحلية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الديمقراطية التشاركية كأسلوب جديد في التسيير، تسعى لتفعيل دور المواطن في تسيير شؤونه العمومية ودمجه في المجتمع من خلال إبتكار العديد من الآليات التي من شأنها أن تعزز دوره كفاعل وكعنصر أساسي في عملية التنمية، وهذا ما يشترط توفر ثقافة المشاركة والفعالية السياسية لدى المواطن.

من خلال ما تقدم تتضح معالم إشكالية دراستنا كآتي: إلى أي مدى تساهم ثقافة المشاركة في تفعيل الديمقراطية التشاركية؟ وما مدى نجاعة مشروع كابدال في إرساء ثقافة المشاركة في الجزائر؟

وللإجابة عن إشكالية الدراسة تمت هندسة الورقة البحثية إلى ثلاث (03) محاور رئيسية:

المحور الأول: الديمقراطية التشاركية: دراسة في المفهوم والآليات



المحور الثاني: ثقافة المشاركة كنهج لتعزيز الفعل التشاركي  
المحور الثالث: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر على ضوء مشروع كابدال  
من الناحية المنهجية ونظرا لأهمية الموضوع تم الإعتماد على العديد من الأدوات  
المنهجية والتمثلة في أداتي الوصف والتحليل بالإضافة إلى إعتماد منهج دراسة حالة.

### المحور الأول: الديمقراطية التشاركية: دراسة في المفهوم والآليات

تشير الدراسات الحديثة على أهمية الديمقراطية التشاركية في تسيير الشؤون  
المحلية، لما لها من دور في تمكين المواطنين ومختلف الأطراف للمشاركة في عملية  
صنع وإتخاذ القرار، هذا ما تطلب إبتكار آليات جديدة. وهو ما سيتم معالجته في هذا  
المحور.

#### أولا- مفهوم الديمقراطية التشاركية

تؤكد معظم الدراسات المتبناة على قيمة الديمقراطية التشاركية كوسيلة وغاية  
لتمكين الفرد والمجتمع، وهو ما أكد عليه الباحث السياسي Kelly E.B في مقاله:  
"هل تقدم الديمقراطية التشاركية المشاركة الفعلية للمواطنين؟"<sup>(1)</sup> لتأكد التجربة  
البرازيلية الخاصة بمدينة "بورتو أليغري" خير دليل على ذلك، حيث أن تبني السلطات  
المحلية للسياسة التشاركية ضمن آلية الميزانية التشاركية عزز شعور المواطنين  
بالفعالية والتمكين، فقد كان لإجتماعات منتدى الميزانية التي شارك فيها المواطنون  
بمثابة المساحات العامة للمناقشة المفتوحة والمشاركة المدنية "Open-  
endddiscussion and civic in volvement" التي كان لها تأثير في شكل  
السياسات التي تم سننها لاحقا، وهو ما أدى إلى خلق نظام تشاركي ممكن  
"Empowered participatory rgime" تعتمد عليه مختلف الحكومات المحلية في  
أجندتها السياسية لتسيير أنظمتها اللامركزية.<sup>(2)</sup> في هذا الإتجاه يعرف Benjamin  
Barber الديمقراطية التشاركية على أنها "مشاركة المواطنين في عملية مستمرة  
للحكم الذاتي المباشر، وخلق مجتمع سياسي يمكن من خلاله تحويل الأفراد إلى  
مواطنين أحرار والمصالح الخاصة إلى منافع عامة".<sup>(3)</sup> وبالتالي فإن الديمقراطية  
التشاركية تخلق حيزا عاما تجيزه الدولة لتمكين الجهات الفاعلة في المجتمع من  
المشاركة والتفاعل في الحياة العامة.



تعتبر مشاركة المواطنين في صنع وتنفيذ السياسات العامة عنصرا حاسما في الديمقراطية التشاركية، فعملية صنع القرار التشاركي هي العملية التي يقوم من خلالها المواطنون بمناقشة تلك القرارات التي تؤثر على حياتهم واتخاذ قرار بشأنها والتخطيط لها وتنفيذها، هذا ما يتطلب أن تكون عملية صنع القرار مستمرة وتتسم بالتفاعل المباشر والنشط. ففي دراسة مشار إليها في دليل جلسات الإستماع العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا "OSCE" وجد بأن المواطنين يميلون أكثر إلى تبني السياسة العامة إذا كانت لديهم فرصة في عملية صياغتها حتى لو لم يتم تلبية مقترحاتهم بشكل إيجابي، هذا ما يتطلب:

- توفير الفرصة لإشراك المواطنين في الحياة السياسية بانتظام وليس فقط في الانتخابات؛

- جودة السياسة العامة وتنفيذها بسلاسة؛

- إشراك جميع الأطراف/ الفواعل في العملية التشاركية.<sup>(4)</sup>

الجدير بالذكر أن الدور الأساسي للديمقراطية التشاركية لا يتمثل في إلغاء الديمقراطية التمثيلية بل بتكاملتها وجعلها تعمل بشكل أفضل، ولعل أهم سببين مهدا للتوجه نحو تبني الديمقراطية التشاركية هما:

1- غياب التمثيل الفعلي للمواطنين، ما أثبت تعثر النظام التمثيلي في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وبالأخص أن دور المواطن أختزل في عملية الإقتراع " المواطن الناخب" وأصبح دوره ينتهي بمجرد إنتهاء العملية الإنتخابية وهو ماجاء على حد قول James Dewey الذي رأى بأن الديمقراطية لا تقتصر بمجرد الذهاب كل بضعة أعوام للتصويت وإعتزال المشاركة حتى تأتي الإنتخابات التالية.

2- بروز قضية " أزمة الثقة" من جانب المواطنين إتجاه السياسيين وهو ما إعتبره Robert Putnam من أهم العوامل التي تدعوا إلى إعادة النظر في كفاءة العملية الديمقراطية<sup>(5)</sup>.

وعليه فالديمقراطية التشاركية تسعى لتعزيز الإدماج السياسي والاجتماعي لمختلف أطراف العملية التنموية بهدف توسيع عملية المشاركة، وهو التوجه الذي عبر عنه الباحث السياسي Lynd.S بتفسيره للديمقراطية التشاركية على أنها " تصميم



للإندماج الاجتماعي والسياسي" الذي يهدف إلى مأسسة سيادة ديمقراطية جديدة تعتمد على فاعلية وديناميكية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها الباحثة S.R.Allegretti في دراسة لها حول: الديمقراطية التشاركية: تجارب ووجهات نظر في إيطاليا وأوروبا عند وصفها للديمقراطية التشاركية كمشروع ديناميكي مفتوح يقوم على لعبة "game" المواجهة النشطة بين مختلف الأطراف/ الفواعل<sup>(6)</sup>. وذلك بإعتبار أن:

- الإعتماد على الجهات الفاعلة في عملية المشاركة، بإعتبار أن المبدأ الأساسي للحكومة التشاركية المحلية هو المواطن، لذا يجب مراعاة الجانب الكمي والنوعي لمشاركة الأخير في إتخاذ القرار؛

- مركزية وقوة المجتمع على الإنخراط في الممارسات الديمقراطية مع الدولة يتعزز من خلال القدرة على التعبئة والتنظيم والإستقلالية.<sup>(7)</sup>

يمكن إدراك أهداف الديمقراطية التشاركية من الجانبين الإداري والسياسي، فسياسيا الديمقراطية التشاركية تجسد الممارسة الديمقراطية اليومية للمواطنين وتدعم شرعية المؤسسات العمومية، وتدعم البناء اللامركزي للدولة وتنشط المجتمع المدني، أما من الناحية الإدارية فهي تقلل من النزاعات الإدارية وإمكانية التحكم في تنفيذ المشاريع بشكل أفضل مع تكريس مبادئ الحكامة الرشيدة.

### ثانيا- آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي

بات تعميق الديمقراطية التشاركية أولوية على جدول الأعمال السياسي للدول التي أصبحت تقدم الديمقراطية التشاركية كوسيلة لدعم إعادة هيكلة واسعة النطاق للعمل العام المحلي، من خلال تنظيم الممارسة التشاركية التي تتم صياغتها بشكل رسمي من خلال تبني العديد من الآليات.

تعد الآليات المختلفة والمتعددة للديمقراطية التشاركية: الميزانية التشاركية؛ اللجان الإستشارية؛ مجالس الأحياء؛ تقديم العرائض... وغيرها من الآليات أمثلة على الإبتكار الديمقراطي، والتي يمكن تعريفها على أنها إبتكارات مؤسسية تم تصميمها خصيصا لزيادة وتعميق مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار السياسي-تعتبر إبتكارا ديمقراطيا-لأنها جزء من تحول الحكومة الهرمية التي تقودها الدولة عبر



إطار رسمي إلى الحكومة اللامركزية التي يقودها المجتمع من قبل المواطنين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتعزز هذه الابتكارات الإهتمام بإيجاد طرق جديدة لإشراك المواطنين في صنع القرار المحلي.<sup>(8)</sup>

### 1- الميزانية التشاركية:

هي عملية يشارك فيها المواطنون بشكل مباشر وبصفة دورية، بهدف تحديد كيفية تخصيص جزء من ميزانية البلدية، تحاول/ تهدف هذه العملية لضمان توافق الإنفاق العام مع إحتياجات المواطنين وأولوياتهم، تشمل هذه العملية ثلاث (03) مراحل: تتطرق من مرحلة التحضير إلى صياغة الميزانية وصولاً إلى مرحلة التنفيذ وتقديم التقارير.<sup>(9)</sup>

### 2- اللجان الإستشارية:

هيئة إستشارية تتشكل بقرار من المجلس الشعبي البلدي، تغطي البلدية بأكملها أو جزء منها. تتشكل من ممثلي جمعيات محلية وعدد من المواطنين، يرأس كل لجنة عضو من المجلس الشعبي البلدي، يعينه رئيس البلدية يلجأ إليها الأخير في أي موضوع يتعلق بالخدمات العامة كالصحة: التعليم؛ السكن...<sup>(10)</sup>

### 3- تقديم العرائض:

عبارة عن طلب مكتوب، يتضمن مطالب، مقترحات، توصيات من قبل المواطنين ( سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها) إلى السلطات العمومية المحلية، قصد إتخاذ الإجراءات المناسبة.

يتطلب تقديم العرائض وجود الأطراف الفاعلة في هذه العملية، من سلطات محلية وأصحاب العريضة (المواطنين) ولأئحة دعم العريضة والتي تتضمن توقيعات داعمي العريضة، ولجنة تقديم العريضة مكونة من تسعة (09) أعضاء على الأقل يتم إختيارهم من أصحاب المبادرة.<sup>(11)</sup>

في الوقت الحالي يعتمد تطبيق الديمقراطية التشاركية على ما يمكن وصفه بالديمقراطية الإلكترونية من خلال إستخدام تقنيات المعلومات والإتصال بهدف تشجيع كل الأطراف للتحويل إلى طرف فاعل في عملية المشاركة، هذا ما ينتج عنه تحول رؤية الفرد من مجرد كونه مستقبل للخدمات إلى مشارك في صنع السياسة



العامّة ومساهم في عملية التنمية، إلى جانب إلزامية العمل والتنسيق لكافة فواعل الحوكمة لتحقيق المخرجات المطلوبة وهذا من خلال خلق آليات وأدوات معاصرة: البوابة الإلكترونية، التصويت الإلكتروني، الإستشارة الإلكترونية، العرائض الإلكترونية، صندوق الإقتراحات والشكاوى...<sup>(12)</sup>

أ- البوابة الإلكترونية: حسب تقرير للإسكوا 2013 تعمل البوابة الحكومية على توفير المشاركة الفعالة لكل من المواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك بالإعتماد على تطبيقات تتيح لهم الحق في إبداء الملاحظات والتعليقات حول الخدمات المقدمة، ومن أهم هذه التطبيقات بحسب التقرير:

- إستعمال نظام تقييم المعنيين لمستوى تقديم الخدمات الحكومية؛  
- إستطلاع للرأي على البوابة لجمع آراء المواطنين لإتخاذ القرارات المناسبة وخدمة المواطنين.<sup>(13)</sup>

ب- الإستشارة الإلكترونية: آلية تتيح عنصر التفاعل والتشاور ما بين الدولة وأصحاب العلاقة من مجتمع مدني وقطاع خاص ومواطنين من خلال إستخدام وسائل الإتصال الإلكترونية، بما يكفل للمشاركين التعبير عن آرائهم وأفكارهم بشأن سياسات الحكومة والمبادرات الجديدة وكذلك المشاركة في صنع القرار، وللمشاورة الإلكترونية أنواع منها:

- النوع الأول: متمثل في طرح الأسئلة وتلقي الأجوبة في منتديات للنقاش مدمجة مع موقع حكومي.

- النوع الثاني: إستطلاع يستخدم لمعرفة إتجاهات المواطنين إتجاه القضية المطروحة للإستطلاع.

- النوع الثالث: الإستشارة التمهيديّة والتي من خلالها يتم دعوة مجموعة من المواطنين لتبادل وجهات النظر على الخط مباشرة حول قضية ما، ويتم تنظيم هذه العملية بقواعد وقوانين.<sup>(14)</sup>

إن نمط التشبيك الجديد أعطى نفسا ديمقراطيا تشاركيا للمواطن العادي لإدارة شأنه المحلي وإدارة إحتياجاته اليومية الإقتصادية والإجتماعية. في هذا الإتجاه يذهب Kennth Hacker لتحديد عدد من المبررات التي من شأنها أن تعزز الدور الفعال



للتكنولوجيا في مجال الديمقراطية التشاركية. نذكر منها:

- خلق مواطن لديه قدر أكبر من المعلومات تمكنه من تقييم السياسة العامة، وهو تحصيل لوجود آليات عصرية تتيح له تشكيل تفضيلاته السياسية؛
- توسيع نطاق المشاركة السياسية، والإبتعاد عن بعض السلوكيات التي من شأنها عرقلة السلوك السياسي للفرد؛
- خلق علاقة مباشرة ما بين السلطة السياسية والمؤسسات الرسمية والمواطن، وهذا ينقل المواطن من كونه متابع للشأن العام إلى مشارك في صياغة ورسم سياساته<sup>(15)</sup>.

### المحور الثاني: ثقافة المشاركة كنهج لتعزيز الفعل التشاركي

تأخذ المشاركة حيزا واسعا ضمن المقاربة التشاركية بإعتبارها العنصر المهم في إدارة وتسيير الشأن العام المحلي.

#### أولا- دور ثقافة المشاركة في تفعيل الديمقراطية التشاركية

وجود ثقافة المشاركة مرتبط بوجود ممارسات سياسية مدنية على مستوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وقد توجد هذه الممارسات في أي كيان إجتماعي وسياسي يشترط فيه توفير الإطار الإقتصادي والإقتصادي والسياسي والثقافي الذي يعمق السلوك المدني المشارك في أوسع مجالات الحياة السياسية بواسطة الخبرة المشتركة والتثقيف المدني المشترك والتمرس على حل المشاكل<sup>(16)</sup>.

يمكن القول أن ثقافة المشاركة هي الأرضية التي توفر أفضل أساس للديمقراطية التشاركية وممارستها، فالأخيرة من شأنها أن تعزز إستجابة الحكومات لإحتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية، وممارسة الحكمة في وضع السياسات وإتخاذ القرارات، كما أنها تخلق منصة للتميز الإقتصادي والسياسي الواسع ما يسهل المساواة في فن الحكم، وتساعد على تصميم عملية الحوكمة التي تخدم مصالح المواطنين بالإضافة إلى ضمان أن تحقق العملية أفضل النتائج مع التركيز بشكل كبير على مبدأي المساءلة والشفافية<sup>(17)</sup>. فنجاح الديمقراطية التشاركية كثقافة تعزز مشاركة المواطن في الحياة السياسية يتطلب توفر مجموعة من العوامل:

#### **1- الفعالية السياسية "Political Efficacy":**

هي التعبير عن الشعور بالتمكين فيما يتعلق بالنظام السياسي، أي شعور المواطنين





بإمتلاكهم لمهارات وموارد معرفية "Cognitive" كافية للوصول إلى فهم كامل لما يجري في النظام السياسي، وبالتالي سيكون لهم دور للتأثير في عملية صنع القرار، لذا فالفعالية عنصر مهم في تفعيل ثقافة المشاركة باعتبارها شرطاً أساسياً لتشيط الديمقراطية التشاركية.

## 2- الثقة السياسية "Political Trust":

أو الثقة المؤسسية التي تشير إلى شعور المواطنين بمصادقية وشرعية المؤسسات السياسية، وبالتالي فإن تراجع الثقة بين الطرفين يقلل من قدرة النظام على تحقيق الأهداف المشتركة<sup>(18)</sup>.

## 3- المشاركة السياسية "Political Participation":

تشير المشاركة إلى توفر مجموعة متنوعة من القنوات للتعبير العام من قبل الأفراد والجماعات، أي يجب أن تتيح المشاركة للجميع فرصة متساوية للتعبير عن وجهات نظرهم وتفضيلاتهم وإهتماماتهم بالأجندة العامة والحصول على "إستماع فعال"<sup>(19)</sup> في هذا الإتجاه ترى Carol Patman بأن تبرير الديمقراطية في النظرية التشاركية يرتكز بالدرجة الأولى على النتائج التي تنشأ من العملية التشاركية، بمعنى أن الديمقراطية التشاركية نموذج يتطلب الحد الأقصى من المتطلبات (المشاركة) وحيث لا تشمل النتائج السياسات (القرارات) فحسب، بل تشمل أيضاً تنمية القدرات الإجتماعية والسياسية لكل فرد، ليكون هناك تغذية مرتدة من المخرجات إلى المدخلات<sup>(20)</sup>.

## ثانياً- مستويات قياس المشاركة في المقاربة التشاركية:

لقياس مدى مشاركة الأطراف/ الفواعل ضمن المقاربة التشاركية يمكن اعتماد النماذج التالية:

## 1- مصفوفة غوثرت "Gothert's Matrix":

تفيد "مصفوفة غوثرت" كأداة لتحديد درجة مشاركة المواطنين في العملية التشاركية، ومدى تجانس العلاقة بين مختلف الفواعل وفعاليتها، حيث توجد درجات مختلفة الحدة والأثر والمدى. ميز غوثرت بين ثلاث (03) عناصر من المشاركة تمكن مختلف الفواعل من مجتمع مدني وقطاع خاص ومواطنين أن يشاركوا



كأفراد أو كمجموعات ضمن إستراتيجية تشاركية "Participatory Strategy" تتطلب العمل وفق خطة ممنهجة من تصميم إلى تخطيط وصولا للتنفيذ وتتمثل هذه العناصر في:

- أ- الإستعلام والإتصال (تبادل الآراء) Information and Communication
  - ب- المناقشة والتفاوض حول كل الخيارات Debt and Negotiation of Option
  - ج- المشاركة في الإدارة Partnership in management
- ويضع غوثرث خمس (5) درجات للمشاركة: 1. غياب المشاركة؛ 2. مشاركة غير مباشرة؛ 3. مشاركة إستشارية؛ 4. مشاركة مشتركة؛ 5. مشاركة متكاملة. حيث أنه:

- يتوافق المستوى الأول من المشاركة (غياب المشاركة) مع غياب العناصر الثلاث للإستراتيجية التشاركية.

- يتوافق المستويان الثاني والثالث (غير مباشر / الإستشاري) مع العنصر الأول والثاني من الإستراتيجية التشاركية.

- يتوافق المستويان الرابع والخامس (مشاركة مشتركة / مشاركة متكاملة) مع كل عناصر الإستراتيجية التشاركية، ما يتيح لكل الأطراف في المشاركة في العملية التشاركية من تصميم وتخطيط وتنفيذ.<sup>(21)</sup>

## 2- سلم أرنستين "Arnstein" لمشاركة المواطنين:

طورت الباحثة Arnstein تصنيف لمشاركة المواطنين مرتب كدرجات على سلم، حيث سلطت الضوء على نقطة أساسية مفادها أن "المشاركة دون إعادة توزيع السلطة هي عملية فارغة وضعيفة" لتضع ثمانية (8) مستويات أو درجات على سلمها المقترح:

1. التلاعب؛ 2. العلاج؛ 3. الإعلام؛ 4. التشاور؛ 5. الإسترضاء؛ 6. اللشراكة؛ 7. السلطة المفوضة<sup>(22)</sup>؛ 8. سيطرة المواطن. وتتحصر هذه الدرجات الثمانية في ثلاث (03) فئات من المشاركة تتوافق كل منها مع عدة درجات من السلم وتتراوح مستويات المشاركة من مشاركة ضئيلة أو معدومة من قبل المواطن في طرف السلم الأول إلى مشاركة يقوم بها المواطن في الطرف الآخر من السلم، وكلما كانت على درجة أعلى في السلم يكون هناك قوة أكبر في المشاركة وتحديد النتيجة، أما الدرجتان



السفلتان من السلم: التلاعب والعلاج فهي ليست تشاركية ويجب تجنبها، ويعلو هاتين الدرجتين ثلاث درجات: الإعلام والتشاور والإسترضاء هي رمزية في طبيعتها، تتيح للمواطنين أن يكون لهم صوت مسموع، لكن قد لا يتم أخذ وجهات نظرهم في الإعتبار من قبل السلطة، أما الدرجات الثلاث العلوية: الشراكة والسلطة المفوضة وسيطرة المواطن تشكل سلطة المواطن الحقيقي وأكمل شكل من أشكال مشاركة المواطنين<sup>(23)</sup>.

عند الإنتقال من النظري إلى التطبيق الفعلي نجد أن واقع التجارب يختلف عما جاء في نموذجي غوثرت "Gothert" وأرنستين "Arnstein" ويمكن تلخيصها وفق تراتبية مشاركة مبسطة مقسمة إلى:

أ- المعلومة: وذلك من خلال تزويد المواطنين بالمعلومات العامة والحصول على المعلومات عند الطلب فيما يرتبط بالميزانية؛ الوثائق القانونية؛ بيانات حول التمويل؛ الإنفاق والسياسات.

ب- الإستشارة: عن طريق إشراك الأفراد في المساهمات الأعمق والمناقشات الخاصة بالسياسات والخدمات العامة كالإستشارة في مختلف قطاعات التعليم؛ الصحة؛ البيئية...

ج- صنع القرار: عن طريق تمكين الأفراد من خلال التصميم المشترك لخيارات السياسة والإنتاج المشترك لمقومات الخدمة وطرق تقديمها بالإعتماد على مختلف الآليات والإجراءات كالإستفتاء؛ المنتديات؛ الأدوات الإعلامية.<sup>(24)</sup>

### المحور الثالث: واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر على ضوء مشروع كابدال

باتت الديمقراطية التشاركية في الجزائر تشكل محور أساسي في عملية التنمية المحلية لما للأخيرة من دور في تعزيز دور المواطن ومختلف الفواعل في تسيير الشؤون العمومية وهو ما تسعى الجزائر جاهدة لتفعيله من خلال برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين المحليين.



### أولا- اللامركزية كبنية لتجسيد الديمقراطية التشاركية

ينص التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016 في مادته "16" على تبني اللامركزية في تسيير الشؤون المحلية والمتجسدة في البلدية والولاية والتي تعتمد على النظامين:

- **النظام التمثيلي:** وهو ما ورد في نص المادة "17" من الدستور "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".

- **النظام التشاركي:** وهو ما جاء في نص المادة "15" من الدستور في فقرتها الثالثة (03) "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"<sup>(25)</sup>.

إن كان المشرع الجزائري لم ينص وإلى غاية 2016 على الديمقراطية التشاركية في أي قانون، إلا أننا نجده في المقابل قد قام بتضمين بعض الآليات الإجرائية لتطبيق الديمقراطية التشاركية وتكريسها بصورة صريحة في بعض النصوص التشريعية من بينها قانون الجماعات المحلية (البلدية والولاية). نجد أن قانون البلدية 10-11 قد خصص الباب الثالث كاملا لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، كما تشير العديد من موادها إلى تجسيد بعض آليات الديمقراطية التشاركية والتي تجسدت في:

#### 1- الإعلام والشفافية:

لتجسيد التسيير الشفاف ووضع المواطنين في حالة متابعة وتفعيلا للرقابة الشعبية على أشغال المجلس وقراراته، أقر المشرع في قانون البلدية في "مادته 26" على علنية جلسات المجلس الشعبي البلدي وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة<sup>(26)</sup>، ويقع على عاتق المجلس الشعبي البلدي نشر كل المعلومات المرتبطة بأنشطته وأعماله أمام المواطنين، وهو ما ورد في نص المادة 11 الفقرة الثالثة من قانون البلدية "... يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين"<sup>(27)</sup> ونجد أيضا المادة 14 من نفس القانون تمنح الحق لكل شخص الإطلاع على مستخرجات مداورات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية<sup>(28)</sup>، كما يلصق مشروع جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداورات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور حسب ما ورد في المادة 22 من نفس



القانون. (29)

## 2- الإستشارة:

يستعين المجلس الشعبي البلدي بإستشارة المواطنين في تسيير شؤونهم، كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يستعين بصفة إستشارية بكل شخصية محلية أو خبير أو ممثلي جمعيات محلية قصد تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه، غير أن المشرع الجزائري لم يضبط آليات الإستشارة. (30)

## ثانيا- مشروع كابدال "Capdel" كتجربة ميدانية لتجسيد الديمقراطية

### التشاركية المحلية

#### 1- التعريف بمشروع كابدال:

في إطار المبادرة التشاركية من أجل التنمية وتعزيز الديمقراطية التشاركية وتحريك عجلة التنمية المحلية تم إطلاق برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية "Programme de Renforcement des Capacité des Acteurs Développement" بشراكة دولية ضمت كل من الحكومة الجزائرية ومفوضية الإتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، تعزيزا لمبدأ التعاون اللامركزي من أجل التنمية بتمويل مالي قدر بـ "10029320 أورو" وذلك في إطار إستراتيجية قصيرة المدى تتراوح ما بين 2017 إلى 2020 تضم عشرة (10) بلديات نموذجية كمرحلة أولية لتجسيد البرنامج على أرض الواقع. (31)

إختيار هذه البلديات جاء بناء على التوزيع الجغرافي على مستوى التراب الوطني، وفقا لمتغيرات البيئة والظروف الطبيعية والإمكانات الاقتصادية والسياحية.

حسب المدير الوطني لمشروع كابدال فإن تطبيق البرنامج سيسمح بإيجاد إجابات على مجموع الإنشغالات التنموية، كما أن البلديات العشر المنتقاة هي مراكز دوائر مما يسمح بتسهيل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة للحكومة التشاركية مع البلديات الأخرى. (32)

وفق بطاقة تعريف البرنامج فهو برنامج يهدف إلى تحسين مشاركة المواطن في التخطيط المحلي خدمة لحكومة بلدية تشاورية شفافة ومهتمة بحاجيات وتطلعات المواطنين، من خلال إشراك الفاعلين المحليين وتوسيع فضاءات المشاركة وإستحداث



آليات للتعاون وتعزيز الثقة المتبادلة بين مختلف الفاعلين.<sup>(33)</sup> ، يرتكز المشروع على أربع (04) محاور رئيسية:

- المحور الأول: الديمقراطية التشاركية: إشراك الفاعلين المحليين بالإستناد إلى التسيير التشاركي؛

- المحور الثاني: التنمية الاقتصادية المحلية: تعزيز التخطيط الإستراتيجي البلدي لاسيما من أجل إستحداث مناصب شغل ومداخل مستدامة؛

- المحور الثالث: عصرنه المرفق العمومي وتبسيط الخدمات الإدارية على المستوى البلدي؛

- المحور الرابع: تسيير مخاطر الكوارث على المستوى البلدي<sup>(34)</sup>.

## 2- الإنجازات المحققة في ظل تطبيق مشروع كابدال:

كدراسة أولية للمشروع على أرض الواقع فإننا نلتبس نوع من الإرادة السياسية والجدية في العمل من قبل السلطة الجزائرية والتي يمكن الوقوف عليها من خلال الإنجازات التالية:

أ- التحليل الإقليمي التشاركي من أجل صياغة الوضع الحالي للحكومة والتنمية المحلية في البلديات النموذجية: يقوم بإجراء هذا التشخيص فريق من خبراء المركز الوطني للدراسات والتحليل تحت إشراف وحدة تسيير مشروع " كابدال " بهدف تحليل ووصف الحال الراهن للبلديات من حيث درجة الحكامة والتسيير العمومي والتنمية الاقتصادية وتسيير المخاطر البيئية،<sup>(35)</sup>

هذا ما ساعد على إعداد تقرير حول إستراتيجية إدخال نظام متكامل للتنمية المحلية في الجزائر، ليتم العمل على قدرات الفاعلين (المسؤولون المنتخبون، البلدية، منظمات المجتمع المدني، الشباب، النساء) من خلال التدريب على ممارسات العمل المشترك في خدمة: التنمية المحلية المتكاملة الشاملة: رؤية إستراتيجية<sup>(36)</sup> ماتكلل بوضع دليل منهجي Guides Méthodologique لإعداد الجيل الجديد، يساهم في كيفية تطوير البرامج المرتكزة على التخطيط الإستراتيجي، يتم الإعتماد في هذه البرامج على لوحة مؤشرات رقمية للمساعدة في إتخاذ القرار ثم بناءها وفقا لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة من خلال ستة أبعاد تعنى بحياة المواطنين.<sup>(37)</sup>



ب- تنظيم دورات تكوينية وتدريبية: حرص القائمون على مشروع " كابدال " على تنظيم دورات تكوينية وتدريبية كأولى الخطوات لتعزيز الديمقراطية التشاركية والاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في مجال الحكامة التشاركية والتنمية المحلية لصالح الفاعلين المحليين المكونة من فئات مختلفة من منسقين محليين وإطارات في وزارة الداخلية وإطارات من المعهد العالي للتسيير والتخطيط وإطارات جمعوية محلية ووطنية وإطارات البلدية والنساء المنتخبات من المجالس الشعبية الولائية إضافة إلى إطارات الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم، دام التكوين من 22 أفريل إلى 03 ماي 2018 بمشاركة خبراء دوليين:

- الحكامة التشاركية المحلية المدمجة والشاملة من طرف خبراء الجماعات الإيطالية" فالكوس- أومبريا"

- التخطيط الإستراتيجي البلدي من خلال خبراء المجمع الكندي " نيسكا- قلوبال شيفت إنستيتيوت"<sup>(38)</sup>

كما تم وضع قاعدة معلومات تضم وثائق ومراجع ودلائل للإستعمال من قبل الفاعلين، وكحصولية للدورات والتدريبات فإنه تم تكوين حوالي 400 فاعل محلي من بينهم 128 امرأة.<sup>(39)</sup>

ج- إعداد ميثاق محلي للمشاركة المواطنة، وضع وتنشيط إطار دائم للحوار بين منظمات المجتمع المدني والبلدية:

- تعزيز الثقة وتفعيل دور المجتمع المدني في إدارة المشاريع المحلية: أولى منفيدي برنامج "كابدال" أهمية على الجمعيات المحلية وذلك من خلال تعزيز قدراتها عن طريق التكوين النظري والتدريب المبني على منهجية " التعلم بالممارسة" من خلال المرافقة والدعم وتوفير المناخ المناسب لتجسيد المشاريع ليتم تصنيفها حسب الأولوية إلى:

- تلك المؤهلة للإستفادة من برامج لتعزيز القدرات الأساسية بهدف المشاركة في عمل "كابدال" على المستوى المحلي؛

- تلك المؤهلة للإستفادة من برامج تعزيز القدرات بهدف تنفيذ مشروع في إطار "كابدال" خلال السنوات المقبلة؛

- تلك المؤهلة لتنفيذ مشروع صغير ( أقل من 1 مليون دينار)؛



- تلك المؤهلة لتنفيذ مشروع متوسط الحجم (من 1 إلى 10 ملايين دينار). من خلال هذا التقسيم نلاحظ أن القائمين على هذا المشروع يعملون إلى إعادة الثقة في منظمات المجتمع المدني من جهة وإقحامه في حركية الإقتصاد ومرافقته بالتنسيق مع السلطات المحلية وذلك بالحصول على الحد الأدنى من المعرفة النظرية لتسيير الجمعية، والقيام بعمل مشترك مع السلطات المحلية إضافة إلى تعزيز قدرة المنظمات في تسيير المشاريع من خلال القدرة على تسيير الموارد المالية عن طريق تنفيذ مشروع أول ميزانية مصغرة.<sup>(40)</sup>

في إطار إختتام الورشة الثالثة الحاضنة للمشاريع الجمعوية لبرنامج "كابدال". تم إنتقاء سبع جمعيات ناشطة على مستوى البلديات النموذجية وتمويلها بهدف النهوض بعجلة التنمية ومن ضمن هذه الجمعيات دعم جمعية الشباب التابعة لبلدية الخروب بمشروع "مدينتي الصحية" من أجل تطوير وتنمية الصحة المجتمعية، وكذا جمعية "ريادة" بلدية مسعد بالجلفة بتمويل المشروع المقاولاتي لتطوير الصناعة التقليدية المحلية.<sup>(41)</sup>

- إعداد الميثاق الوطني للمشاركة المواطنة: يعتبر الميثاق بمثابة الدليل التوجيهي الذي يؤطر لمشاركة المواطنين ومختلف منظمات المجتمع المدني في تسيير بلديتهم والتخطيط الإستراتيجي لتميتها والسماح بإنشاء المجلس الإستشاري البلدي.<sup>(42)</sup> وذلك بهدف تكثيف النقاش العام ما يسهل عملية التشاور في إثراء المشاريع وتنفيذها ونشر ثقافة المشاورة "الإستشارة".

لصياغة الميثاق وضع القائمون على البرنامج مراحل لآبد منها:

- يجب تنصيب اللجنة المحلية المنتدبة من بين المشاركين في الورشات التكوينية المتعلقة بالتشخيص الإقليمي التشاركي، والممثلين لمختلف فئات الفاعلين المحليين من منتخبين وإداريين وجمعيات ومواطنين؛

- وضع نظام داخلي للجنة المحلية المنتدبة، وإنشاء لجنة صياغة الميثاق تتكون من أعضاء دائمين وإحتياطيين، تعقد إجتماعات وتشارك وتتشاور في صياغة هذا الميثاق؛  
- المصادقة على ميثاق المشاركة المواطنة في مداولة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي، يتضمن هذا الميثاق ديباجة ومبادئ تأسيسية لتكوين المجلس الإستشاري البلدي وإخيرا



لجان الأحياء ولجان التجمعات السكانية.<sup>(43)</sup>

تمت المصادقة على الميثاق في مختلف البلديات النموذجية، ففي بلدية جانت (إليزي) تمت المصادقة على الميثاق من طرف أعضاء اللجنة المحلية المنتدبة الذين كلفوا بصياغة الميثاق بمشاركة المواطنين عن طريق المداولة بالمجلس الشعبي البلدي،<sup>(44)</sup> كما تم التصويت بالإجماع ببلدية الخروب بمشاركة جميع الأطراف ليتم المصادقة على الميثاق في 02 أكتوبر 2017 وهو متاح لجميع المواطنين ومختلف الأطراف الفاعلة للإطلاع عليه.<sup>(45)</sup>

د- تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية: تبنت الحكومة الجزائرية عديد الآليات لتفعيل مشاركة المواطن وتعزيز دوره في تسيير الشؤون المحلية ومن ضمن هذه الآليات نجد:

- البوابة الإلكترونية: خصصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على موقعها الرسمي [www.interieur.gov.dz](http://www.interieur.gov.dz) صفحة خاصة بـ "فضاء المواطن" تحتوي على العديد من التقنيات التي تتيح للمواطن كل المعلومات الخاصة بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالحالة المدنية؛ النشاطات المقننة؛ الحياة الجموعية والسياسية...<sup>(46)</sup>

كما قامت معظم البلديات بإنشاء بوابات إلكترونية عن طريق مدونة وصفحة في الموقع الإجماعي "الفايسبوك"<sup>(47)</sup> ومن بين هذه الصفحات نجد الموقع الخاص ببلدية جميلة ولاية سطيف حيث تتيح موقعها للمواطنين.

<https://www.facebook.com/APCDJEMILA1921/> وذلك من أجل إطلاعهم على كل المستجدات التي تعنى بالسياسة المحلية، وتتيح للمواطن طرح إشغالاته المرتبطة بالسكن؛ البيئة؛ جودة ونوعية الخدمات المقدمة مع إمكانية تقديم الاقتراحات<sup>(48)</sup>.

- لجان الأحياء: حيث ستطلق أولى المبادرات بإنشاء لجان الأحياء بولاية سطيف بالبلدية النموذجية جميلة بمبادرة من "جمعية الإرتقاء" ضمن مشروع تكثيف وترقية النسيج الإقليمي، حيث ستشكل عشرة (10) لجان أحياء بالمنطقة ضمن تسييقية موحدة مع منتخبي المجلس الشعبي البلدي للبلدية<sup>(49)</sup>.

- الإستشارة الإلكترونية: في إطار مشاركة المواطن في التنمية المحلية من منظور المقاربة التشاركية خصصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية آلية تقديم الطلبات



والشكاوى على موقعها الرسمي والذي من خلاله تتيح للمواطن فرصة الإقتراح أو الإدلاء أو الإبلاغ عن مشكلة أو تقديم طلب، وتشمل الخاصية المواضيع المرتبطة ب: السكن؛ النظافة؛ الطرق؛ الصحة العمومية وصيانة المناطق الخضراء... إلى جانب مواضيع أخرى تدخل ضمن إحتياجات المواطنين.

كما تسعى وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار ترقية وتنفيذ السياسات المحلية إلى إستكمال العملية النموذجية لإدماج المقاربة التشاركية في إعداد عمليات التدقيق الحسابي الإجتماعي والإقتصادي على مستوى 25 بلدية، والعمل على تكوين حاملي شهادات على المستوى المحلي وتنظيم ندوات ولقاءات حول ترقية المقاربة الإقليمية والتشاركية<sup>(50)</sup>.

### 3- الصعوبات التي تواجه مشروع كابدال:

من خلال تتبعنا لمشروع كابدال فإننا نلاحظ أن البرنامج يندرج ضمن إطار عمل تفاعلي تمكيني إستراتيجي يهدف إلى مشاركة كل الأطراف/ الفواعل في عملية التنمية، والتشجيع على أهمية العمل المشترك في إطار تشاركي يضمن الحق في الإعلام والمشاركة والاستشارة. لكن هذا لا يمنع من ظهور بعض العراقيل والتحديات التي من شأنها عرقلة أهداف البرنامج والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم بلورة الأطر والمعايير القانونية، والإجراءات والحدود التي تمارس فيها المقاربة التشاركية؛

- فكرة التشاركية لم تتبلور بعد لدى المنتخب والموظف المحلي وحتى لدى المواطن، إلى جانب غياب قنوات الإتصال والحوار المحلية؛
- ضعف التجربة الجموعية في ظل التضيق من جهة وضيق أفقها من جهة أخرى.

### خاتمة:

مما لا شك فيه أن تجسيد الديمقراطية التشاركية يعتمد على عامل التشئنة والتراكم في الخبرات التي تأتي بمرور الوقت، وأن التلازم ما بين المؤسسات وسلوكيات المواطنين هو الذي يوجد لنا ثقافة المشاركة وأن التشريعات والقوانين لوحدها لا تكفي لعملية التحولات الديمقراطية ومساراتها ما لم تكن هناك إستجابة. تجسيد الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع مرتبط بمدى وعي المواطن بمبدأ



المشاركة الفعالة، وهو ما تسعى إليه الجزائر ضمن منظومتها القانونية بتكريسها للنظام التشاركي كأحد السبل الناجعة لتكريس آليات الحوكمة المحلية وتعزيز معاييرها، إلى جانب تبنيها لبرنامج "كابدال" دعما لقدرات الفاعلين المحليين للنهوض بعجلة التنمية، والذي يعتمد على إبراز دور مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية كقاعدة أساسية تبنى عليها مختلف الخطط والسياسات التنموية في المجتمع. من خلال عرض المحاور السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لا تتطلب الديمقراطية التشاركية مؤسسات فحسب، بل تتطلب أيضا الكفاءة الفردية والتوجه السياسي والتدابير التعاونية حيث يظهر الأفراد والمؤسسات كعناصر تنسيق.
- التأكيد على أنه دون تربية وتنشئة ودون توفير المعلومة لا يمكن للمواطن أن يؤثر في القرار وتصبح الديمقراطية التشاركية إطارا شكليا.
- التأكيد على أهمية بناء الثقة بين مختلف الفاعلين في الديمقراطية التشاركية، أي تحقيق التعاون المدني "Civic cooperation".
- لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية التشاركية سواء من حيث الآليات أو الأهداف أو الإجراءات، ما يعني أنها تبنى على الخصوصيات وطبيعة الحاجات وسلم والأولويات. واستنادا إلى النتائج السابقة الذكر نضع مجموعة من التوصيات والمتمثلة في:
  - الاستفادة من التجارب الدولية فيما يخص الديمقراطية التشاركية، وإعادة النظر في المنظومة القانونية وبالأخص فيما يرتبط بآليات تجسيدها وكيفية عملها؛
  - الاستفادة من النخب الجامعية وإطارات البلدية، وتوسيع مستويات المشاركة؛
  - البحث عن مصادر تمويل خارجية، كون إمكانيات البلدية بحاجة إلى تميمها وترشيد إستغلالها.

#### الهوامش والمراجع:

(1)- Aransi isiska olalekan and Lamidi kazeem oyedele, Civic political culture, participatory governance and political development, african journals, vol 11, 2017, p 221.

(2)- Hilmer Jeffrey, The state of participatory democratic theory, New political science, issue 32, vol 1, 2010, p 57.

(3)- Zoltan Tibor Pallinger, Direct Democracy in Europe: developments and prospects, VS. Verlag, Netherlands, 2007, p 56.



(4)- Dragan Golubovic, *An Enabling frame work for citizen participation in public policy: An outlin of some of the Major Issues in volved, The International journal of Not- For- Profil Law, issue 4, vol 12, 2010.*

(5)- العجاني محمد وآخرون، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية " نماذج وتوصيات"، منتدى البدائل العربية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص ص 04. 05.

(6)- Lorenzo Cini, *Bee tween Participation and delibertion: Toward a New standard for assessing democracy ?, The 9th pavia graduate confrence in political philosophy, Italy: European Universtitue, 4- 6 july 2011, p 04.*

(7)- Françoise Montambeault, *The Politics of Local Participatory democracy in Latine America: institutions ; actors ; and interactions, Stan Ford University Press, The United States of America, 2016, p 31.*

(8)- Lima Valesca, *The limits of participatory democracy and the inclusion of social move ments in local government, Social Movement Studies, issue 06, vol 18, 2019, p01.*

(9)- عادل إنزارن، الميزانية التشاركية كآلية لتكريس مشاركة المواطن في صنع السياسات العامة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص ص 435-438.

(10)- Claudia Gilia, *The citizen- Instrument and beneficiary of local participatory democracy: Models of good practices the Franch experience, 1st world congress of administrative and political sciences, Romania: Faculty of law and social and politicalsciences, 2012, p 256.*

(11)- المادة 02، القانون التنظيمي رقم 14- 44، رقم 107-16- 01 الصادر في 23 شوال 1437 الموافق لـ 28 جويلية 2016، المتعلقة بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 6492، الموافق لـ 08 أوت 2016، ص 6074.

(12)- UNITED NATIONS, *Economic and Social Affairs, E-Government Survey 2014, United Nations, New York, 2014, p 79.*

(13)- الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إستراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: الواقع وآفاق التطور، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص 45.

(14)- Jordanka Tomkova, *E-consultations: New tools for civic engagement or facades for political correctness ?, European Journal of practice, vol 07, 2009, p. p 02. 03.*

(15)- محمد السنوسي، الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر "مدخل نظري"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15، 2018، ص ص 15، 16.

(16)- كمال المنوي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 08، 1995، ص 72.

(17)- Aransi isiska olalekan, *Op.cit, p 224.*

(18)- John Ishiyama and Marijke Breuning, *21st Century Political Scince: Areferance Hand book, SAG Publications, United Kingdom, 2011, p 203.*

(19)- Jeffrey Hilmer, *Op.cit, p 53.*

(20)- Michael Menser, *We Decide ! The ories and caces in participatory democracy, TEMPLE University press, The United States of America, 2018, p 28.*



(21)- Jeff Ruster and Ivo Imparato, *Slum Upgrading and Participation Lessons from Latin America*, The International Bank for Reconstruction and Development, 2003, p. p 22,23.

(22)- Shayna Debra Gershman, *An Evaluation of Public Participation Techniques Using Arnstein's Ladder: The Portland Plan*, Dissertation Submitted for the degree of Master of Arts in Urban and Regional Planning, University of Florida, 2013, p31.

(23)- Ibid, p. p 32. 33.

(24)- UNITED NATIONS, *Op.cit*, p 79.

(25)- المادة (17) و(15) من دستور الجمهورية الجزائرية، قانون رقم 16-01 مؤرخ في جمادى الأولى 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016 يتضمن تعديل الدستور(ج-ر)، العدد 14، الصادرة في الإثنين جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ 07 مارس سنة 2016 م، ص 08.

(26)- المادة (26)، قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 هـ الموافق لـ 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية (ج-ر)، العدد 37، الصادر في أول شعبان عام 1432 هـ الموافق لـ 03 جويلية 2011، ص 09.

(27)- المادة (11)، قانون البلدية 11-10، نفس المرجع، ص 08.

(28)- المادة (14)، قانون البلدية رقم 11-10، مرجع سابق، ص 08.

(29)- المادة (22)، قانون البلدية رقم 11-10، نفس المرجع، ص 09.

(30)- المادة (11) والمادة (13)، قانون البلدية رقم 11-10، نفس المرجع، ص 08.

(31)- نور الدين حاروش وبن صالح صالح، كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية ببنتمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، 2019، ص. ص 1370، 1371.

(32)- كلمة السيد محمد دحماني " المدير الوطني للمشروع المكلف بالدراسات والتحليل بديوان وزير الداخلية والجماعات المحلية لدى إطلاق الورشة التاسعة من برنامج كابدال ببلدية الخروب، قسنطينة، الخميس 06 أفريل 2017.

(33)- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مطوية حول برنامج ( كابدال) ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية، على الموقع:

<https://www.interieur.gov.dz/images/fiche-Infos-ARABE.pdf>

أطلع عليه: (2019/01/22 على الساعة 11 : 18).

(34)- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مطوية حول برنامج ( كابدال) ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية، مرجع سابق.

(35)- رشيد بلفكرات، إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحوكمة المحلية الجزائرية: تجربة كابدال نموذجاً"، مجلة الراصد العلمي، المجلد 06، العدد 10، ماي 2019، ص123.

(36)- PNUD: *Algérie, Programme de renforcement des capacités des acteurs de*



- développement local/ communes modèles: CAPDEL ,*  
<https://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/projects/>
- (37) - كنزة مغيث، تقرير حول مداخلة السيد: محمد دحماني "مدير برنامج كابدال"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15، ديسمبر 2020، ص 341.
- (38) - سامية شويخي، خلود كلاش، برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية الغزوات- تلمسان النموذجية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 14، جوان 2020، ص 234.
- (39) - كنزة مغيث، مرجع سابق، ص 339، 340.
- (40) - نور الدين حاروش، صالح بن صالح، مرجع سابق، ص 1378.
- (41) - وكالة الأنباء الجزائرية، سبيع جمعيات ناشطة على مستوى البلديات النموذجية تفوز بإنتقاء برنامج "كابدال" التتموي، على الموقع: <https://aps.dz>
- تاريخ التصفح: ( 2019/10/29 على الساعة 18:25).
- (42) - حاتم (ب)، مشاركة المواطن في تسيير شؤون بلدية الخروب، على الموقع: <https://www.annasronline.com>
- تاريخ التصفح: ( 2019/03/22 على الساعة 09:17).
- (43) - محمد فراحي، مليكة بوحيت، الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة كأداة لدعم قدرات الفاعلين المحليين "الميثاق البلدي لبلدية أولاد بن عبد القادر نموذجاً"، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 12.
- (44) - إبراهيم بودة، جانث (إليزي) المصادقة على الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة، على الموقع: <https://akhbardzair.com>
- تاريخ التصفح: (2019/02/02 على الساعة 05:21).
- (45) - حاتم (ب)، نفس المرجع.
- (46) - وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، على الموقع: <http://interieur.gov.dz>
- تاريخ التصفح: ( 2020/12/12 على الساعة 35:09).
- (47) - عبد النور ناجي وجلال قصار الليل، نحو تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث، المجلد 03، العدد 01، ص 116.
- (48) - بلدية جميلة، الصفحة الرسمية لبلدية جميلة (سطيف) على الفايسبوك على الموقع: <https://www.facebook.com/ABCDJEMILA1921/>
- تاريخ التصفح: ( 2021/02 /22 على الساعة 44:22).
- (49) - جريدة كواليس، سطيف: إنطلاق مشاريع كابدال ببلدية جميلة "مقابلة تلفزيونية مع سميحة سقو نائب رئيس جمعية الإرتقاء" على الموقع: <https://www.facebook.com/kawalisse.dz>
- تاريخ التصفح: ( 2021/02/18 على الساعة 12:20).
- (50) - وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مرجع سابق.